اى لو جاز ان يوجب ذاته صفة بعض تلك الاختصاص مع كونه مساويا
لساير الذوات لجاز ان يمتنع لوازم الامثال لاختصاص بعض
تلك الامثال بصفة بعض تلك الصفة امتناع حصولها في البواقي
وهو مح لا يقال لم لا يجوز ان يكون امتياز ذاته تعالى بسلب الصفات المختصة
بذوات الممكنات كالحدوث والتحيز وغير ذلك والسلب يكفي
فيه عدم علة الثبوت لانه يفتقر الواجب ح الى علة ثبوت صفات
الممكنات فيلزم امكانه وقال قدماء المتكلمين ذاته يساوي ساير الذوات
في كونه ذاتا اذ المعني به ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو مشترك بينه وبين
ساير الذوات وايضا الوجوه الدالة على اشتراك الوجود تدل على
اشتراك الذات وتقريرها ان الذات منقسم الى الواجب والممكن
ومورد القسمة مشترك وايضا فنحن نجزم به مع التردد في الخصوصيات
وايضا ان المقابل للذات وهو الذي لا يعلم ولا يخبر عنه واحد فلو
لم يتحد مفهوم الذات لبطل الحصر العقلي وسواء ان يكون الشئ ذاتا
اولا ويخالفه عطف على قوله يساوي اى يخالف ساير الذوات
بوجوب الوجود والقدرة التامة والعلم التام عند الاكثرين والقدماء
وبالحالة الخامسة عند ابي هاشم قلنا فلعل مفهوم الذات جواب
عن دليلهم اي لا يلزم من اشتراك الذوات في المفهوم المذكور اشتراكها
في الحقيقة فلعل مفهوم الذات امر عارض لما صدق عليه واشتراك
العوارض لا يستلزم اشتراك المعروضات وبما لها وقال الحكماء
ذاته تع نفس وجوده المشارك لوجودنا في مفهوم الوجود وتميز عن وجودنا
بتجرده عن الماهية وعدم العروض لغيره اي لماهية والماهيات وقد
سبق القول فيه في مباحث الوجود قلت هذا نقل غير صحيح فان
مذهب الحكماء ان ماهيته تع عين وجوده الخاص وهو موصوف بالوجود
المشترك الثاني في نفي الجسمية والجهة عنه تع الله تع ليس بجسم
خلافا للمجسمة ولا في جهة خلافا للكرامية والمشبهة لنا انه تع لو كان

في جهة وهو مما ان ينقسم فيكون جسما اذ لا معنى للجسم الا المتحيز المنقسم
كما تقدم في اول الكتاب ان المتحيز ان انقسم فهو الجسم والا فهو الجوهر الفرد
وكل جسم مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا هذا خلف
اولا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى اذ لا نعني به الا متحيزا غير منقسم وهو مح
بالاتفاق لانه يلزم ان يكون الله تع اصغر الاشياء تعالى الله عن ذلك
علوا كبيرا وايضا فانه تع لو كان في حيز وجهة لكان متناهي القدر لما
سبق وكان محتاجا في تعدده بذلك القدر دون غيره الى مخصص
ومرجح وهو مح قيل لم لا يجوز ان يكون المخصص هو ذاته تع واحتجوا
بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين الاول ان بديهة العقل تشهد
ان كل موجودين لابد وان يكون احدهما ساريا في الاخر كالجوهر والعرض
او مباينا عنه في الجهة كالسماء والارض والله تع ليس محلا للعالم
حتى يكون العالم ساريا فيه ولا حالا فيه حتى يكون هو ساريا في العالم
فيكون مباينا عنه في الجهة الثاني الجسم بعض التحيز والجهة لكونه قائما
بنفسه فان العرض لما لم يقم بنفسه لم يكن متحيزا والله سبحانه مشاركه
في ذلك فيشاركه في اقتضائهما واما النقل فآيات تشعر بالجسمية والجهة
كقوله تع يد الله فوق ايديهم وقوله الرحمن على العرش استوى
واجيب عن الاول بمنع الحصر وشهادة البديهة لاختلاف العقلاء
فيه ولو كان بديهيا لما كان كذلك وعن الثاني ان الجسم يقتضيها
اي الجهة والتحيز بحقيقته المخصوصة لا لقيامه بذاته فلا يلزم ما ذكرتم وعن
الايات بانها لا تعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التاويل فاما ان تؤول كما مر
في صدر الكتاب او مفوض علمها الى الله تع كما هو مذهب السلف
اولا ما ؤول كما ذكر في المطولات الثالث في نفي الاتحاد والحلول
اي اتحاد الله بغيره وحلوله في غيره اما الاول فلانه لو اتحد بغيره
فان بقيا موجودين فهما اثنان لا واحد والا فلم يتحد اهل
عدما ووجد ثالث او عدم احدهما وبقي الاخر وما قيل عليه انا

Copyright © King Saud University